# تشريعات حمورابى و حورمحب

## دراسة مقارنة

منى عز على البكر

قسم الارشاد السياحى – كلية السياحة والفنادق- جامعة المنصورة

يتناول هذا البحث دراسة لأثنين من أشهر التشريعات والقوانين التى ظهرت فى الشرق الادنى القديم , حيث أن البحث يعرض القوانين التى أصدرها حورمحب وكانت من أهم القوانين التى فرضت على الشعب المصرى القديم , بالإضافة إلى التشريعات التى وضعها حمورابى , وكانت من أعظم التشريعات التى ظهرت فى العراق القديم, فتناول البحث نبذة عن القانون بوجه عام ,ثم عرض نبذه عن القانون المصرى والعراقى القديم , ثم تعريف عن كلا المشرعين , بالإضافة إلى وصف للأثر الذى سجل عليه هذه التشريعات وتاريخ إكتشافه, مضمون التشريعات والأقسام التى قسمت لها , بالإضافة إلى السمات التى تميزت بها هذه التشريعات وعرض للخاتمة التى شملت النتائج التى توصلت إليها الدراسة

**الكلمات الدالة:** مقارنة, تشريعات, حمورابى , حورمحب

**مقدمة:**

يعتبر القانون إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسأن التي لاغنى عنها في كل مجتمع لتنظيم العلاقات بين أفراده وهيئاته ، فإجتماع الناس وإحتكاكهم ببعض ،وتفاعلهم مع بيئتهم هو الأساس لنشأة القانون وتطوره ، بمعنى أن المجتمع هو الذي يدفع البشر بحكم الضرورة إلى إيجاد قواعد قانونية ملزمة لضبط السلوك والمعاملات بين الأفراد. فالإنسان لا يستطيع أن يعيش في مجتمع، أو جماعة بسيطة أو مركبة ، من غير وجود ضوابط ،أوأحكام قانونية تنظم سلوكه وتفض نزاعاته، إذن تستعمل كلمة قانون كمقياس يقوم به السلوك المنحرف أو المعوج للأفراد في المجتمع أي السلوك الذي لايستقيم إلا باستقامة فالقانون , فالقانون مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم العلاقات الإجتماعية ، بحيث يترتب على مخالفتها توقيع الجزاء ولو بالقوة عند الضرورة.١

وفي العراق القديم ومصر قديما ميدانا شيقا للدراسة والبحث،فضلاعن كونه أحد المواضيع الحضارية المهمة . ولكن على الرغم من كثرة الأنتاج الحضاري التي خلفته مصر القديمة ، وتنوعه وتعدد مصادره إلأ أنه يكاد ينعدم في مجال التشريعات القانونيةمقارنة بجيرانها في الشرق الأدنى فلايكاد يوجد في مصر قانون يشابه قانون حمورابي في بابل ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة نظام الحكم في مصر الذى يعتمد على الملكية الوراثية، ويرتبط بالدين والمعتقدات التي تجعل من الفرعون إلها أو على الأقل ممثلا للإله ، وكان من نتيجة

ذلك السلطة المطلقة التي تمتع بها الملك .ونظرا لألوهية الملك، فقد أعتبر المصريون أن الملك هو أحق من يقوم بوظيفة الوساطة بين البشر والآلهة , فكان تأليه الملك وتركيز كل السلطات بين يديه قد منع من وجود القانون لأن سلطة القانون ربما نافست أو قيدت السلطة الشخصية للملك كما نتج عن هذا التأليه أيضا عدم الفصل بين السلطات،إذ أنها جمعيا تنبع من مصدر واحد وتتم ممارستها من نفس الجهة ، وهذا من شأنه تدخل السلطة الملكية في جميع المسائل ، فهو الذي يملي القواعد القانونية ويفسرها كما يشاء .فالفرعون في نظر رعيته مشرع موحي إليه من الآلهه وهذا لايعني أن الملك كان يباشر كل السلطات بنفسه، بل نجده يفوض الكثير من سلطاته لصالح بعض الشخصيات المهمة كالوزير، كبار القضاة ،وبعض الكهنة, ويتبين بشكل عام من خلال دراسة طبيعة نظام الحكم الفرعوني بأن ملوك مصر لم يسنوا قوانين مكتوبة ، لأنهم كانوا يحكمون بموجب صفتهم الإلهية ، وهو الأمر الذي لم يستوجب وضع تشريعات ثابتة ومعلنة ، إذ بقى الفرعون هو مصدر النظام باعتباره إلها يصدر التوجيهات والتعليمات إلى الموظفين وحكام المقاطعات وغيرهم من الرعية .٢

إن ندرة التشريعات القانونية في مصر القديمة لايعني تفشى الفوضى وأنتشارالظلم في البلاد، بل كان العدل من أبرز الصفات التي افتخر بها الفراعنة ودعوا لها وكان من الضرورى تحقيق العدل بين الناس ، أنطلاقا من أن روح الملوك تدخل المحكمة الإلهية لتقديم الحساب عن أفعالها وحرص الكثيرمن الفراعنة على إقامة العدل ، وتنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقهم، فكثيرا ما حثوا وزراءهم على المساواة وعدم التحيز ولكن إذا ضعفت سلطة الفرعون ، ضعفت الدولة ، وإختفت العدالة في البلاد وزالت هيبة الملك في أعين رعيته وتكون العاقبة وخيمة : المجاعة والقتل والنهب و هذا ما حدث في العصر الأنتقإلى الأول والثأنى عندما أنهارت الأوضاع الاجتماعية والسياسية لعدم وجود سلطة مركزية قوية .[٣] ومن أشهر الشرائع التى ظهرت فى مصر (تشريع حورمحب , مرسوم سيتى الأول , قانون أمازيس, قانون دارا الأول)

أما على الجانب الآخر فكانت القوانين في بلاد الرافدين تحتل أهمية متميزة من بين إنتاجه الفكري المتنوع وتتقدم عن المظاهر الحضارية الآخرى ، ويعود ظهور القانون في بلاد الرافدين إلى حقبة مبكرة جدا من التاريخ. وتنقسم مصادر معلوماتنا عن الشرائع والقوانين العراقية القديمة إلى مصدرين هما الشرائع المدونة و الوثائق القانونية كعقود الزواج والطلاق والبيع. ومن الشرائع التى ظهرت قانون اورنامو, قانون أشنونا, قانون لبت عشتار, قانون حمورابى والذى حظى بكثير من الاهتمام وذلك لأنه من اكثر الشرائع التى وصلت سليمة على عكس غيره من الشرائع الآخرى التى وصلت مهشمة بدرجة كبيرة.[٤]

**الدراسات السابقة:**

ظهرت العديد من الدراسات التى تناولت تشريعات حورمحب وكذلك تلك الخاصة بحمورابى ولكن لم تظهر دراسة تتناول المقارنة بين كلامنهما , ومن الدراسات التى تناولت تشريعات حورمحب فكانت :

لبيب , باهور و أبو طالب ,صوفى حسن, تشريع حورمحب, القاهرة , ١٩٧٢, ٢٨-٢٩

-Breasted, J. H. (2001), Ancient Records of Egypt, Vol. II.

-Mohamed, H. M. O. (2018), "Royal Decrees of the New Kingdom". In: The International Journal of Tourism and Hospitality Management, Volume 2, No.1, December 2018.

أما عن الدراسات التى تناولت تشريعات حمورابى فكانت منها :

سراس ,اسامة, شريعة حمورابى وأصل التشريع فى الشرق القديم , دمشق, ١٩٩٣, ٩٩

الأمين, محمود, شريعة حمورابى , بغداد ,٢٠٠٧, ٨

-Harper, R. F. (1904),The Code of Hammurabi King of Babylon about 2250 B.C.

-Johns, C. H. W. (2005), The Oldest Code of Laws in the World. The code of laws promulgated by Hammurabi, King of Babylon B.C. 2285-2242.

Outman, R. (2007), Code of Hammurabi.

-Pfeiffer, R. H. (1920), "An Analysis of the Hammurabi Code". In: The American Journal of Semitic Languages and Literatures 36.4, pp. 310-315.

**حورمحب:**

أعتبرته كلامن قائمتى ملوك ابيدوس وسقارة أنه اول ملك شرعى بعد أمنحتب الثالث وتجاهلت كلامن إخناتون وتوت عنخ امون,و آى وذلك لأنهم اتبعوا العقيدة الأتونية , وحكم مصر تقريبا فى الفتره من ١٣١٩ حتى ١٢٩٢ ق .م٥ وكان حورمحب قائد للجيش , وكان يساند آى فى حكمه حيث أنه لم يملك وليا للعهد وأتخذ من منف مقر رئيسى للحكم, ووصل للحكم من خلال زواجه من الأميرة موت نجمت , أخت الملكة نفرتيتى وابنة آى ٦, ويعتبر عصره عصر إصلاح داخلى لمحاربة الرشوة وخيانة الموظفين لمناصبهم ومعاقبة السارقين, وقد عرف كل نواحى الخلل والفساد فى الدولة لذلك بدوره زعيم شعبى جاء لينقذ البلاد من الظلم والفوضى , وخاصة لكونه جاء من أصل شعبى فكان يشعر بمتاعب الشعب وما تعرض له

من ظلم وعنف , لذلك وجه إهتمامه للقضاء على الفساد ووضع تشريعات الغرض منها راحة الشعب وتحقيق العدالة ومعاقبة كل ظالم, كما أعاد لأمون وكهنته هيبتهم فبذلك حظى على رضاهم , وقام بوضع بعض الإضافات فى معبد الكرنك وملأالجزء الداخلى للصرح الذى بناه فى الكرنك باحجار من معابد أتون فى العمارنة , كما قام بهدم عمارة العبادة الاتونية ووضع إسمه على المناظر التى أقامها توت عنخ امون فى معبد الأقصر وإغتصب المعبد الجنائزى لآى وكان فى نهاية حكمة يسعى للإصلاح الخارجى وإستعادة نفوذ مصر ولكنه مات وله مقبرة فى منف قبل أن يتولى العرش , وبنى له مقبرة آخرى فى جبانة وادى الملوك ودفن بها.٧

**- الملك حمورابى:**

لقد حكم حمورابى بلاد بابل فى الفتره من ١٧٩٢ حتى ١٧٥٠ ق .م فحكم العراق حوإلى ثلاثة وأربعين عاما .

وأصدر شريعته المشهوره والمعروفه بشريعه حمورابى فى العام الثلاثين من حكمه , ولكنه قد بدأ بوضعها من العام الثانى من حكمه , وإستطاع توحيد البلاد بعد أن كانت مجزأه ومفتته وذلك بعد القضاء على معظم السلالات الآخرى التى كانت تحكم تلك المدن مثل( لارسا - واشنونا وغيرها ) ونهض بابل من كونها دويلة صغيرة إلى عاصمة دولة كبيرة .وأتبع سياسة التحالف والتعايش السلمى مع الدويلات القريبة ولم يصر على إخضاعها عسكريا , ذلك حتى تسنح له فرصة إخضاعها , فكان يهدم أسوار المدن التى لا يأمنها , على عكس المدن الموالية له فكان يدعم وقوى أسوارها , هذا بالإضافه بإهتمامه بتماثيل معبودات المدن المواليه له حتى يضمن التضامن المعنوى والنفسى من سكانها. ويعتبر من أعظم الملوك الذين حكموا بابل وإتجه فى أوائل سنوات حكمه إلى الاصلاحات الداخليه وتحسين الأحوال المعيشية لشعبه, فإتجه إلى الإصلاحات الإدارية والقضاء على الرشاوى وإقامة المشروعات الأقتصادية وتقوية الجيش.٨

**ظروف إكتشاف قوانين حورمحب:**

إكتشف هذا التشريع ماسبيرو ١٨٨٢ وإهتم بترجمته والتعليق عليه العديد من العلماء مثل Breasted, Max Muller.

ولقد نقشت نصوص هذا التشريع على لوحة حجرية طولها خمسة أمتار وعرضها ثلاثة امتار وسطرت فى تسعة وثلاثون سطرا على واجهة اللوحة وعشرة أسطر على كل من جانبيها الأيمن والأيسر بجوار بوابة حورمحب فى معبد الكرنك , كما عثر على نسخة ثانية ولكنها محطمة الأجزاء فى معبد ابيدوس مما يدل على أن الملك كان يهدف لنشر القانون على الشعب فى أماكن مختلفة , ونقش التشريع بالخط الهيروغليفى

من اليمين لليسار على واجهة اللوحة ومن أعلى لأسفل على جانبيها الأيمن والأيسر .[٩] ويزين الجزء العلوى من اللوحة منظر يمثل حورمحب أثناء تعبده للاله أمون.[١٠]

**ظروف اكتشاف شرعية حمورابى :**

سجل حمورابى هذه القوانين فى العام الثانى من حكمه[١١] على مسلة من حجر الديوريت وطولها ٢٢٥ سم, وشكلها إسطوانى الشكل , وفى القسم العلوى من المسلة نحت يمثل الإله شماس , إله الشمس جالسا على عرشه ويسلم حمورابى أدوات القياس لإعمار البلاد وتثبيت الملكية [١٢].ولعلها كانت مقامة فى معبد مردوك فى بابل ولكنه عثر عليها بواسطة البعثة الفرنسية فى ١٩٠١ فى مدينة سوسة وكانت مهشمة إلى ثلاثة أجزاء وتم تجميعها[١٣]. كتبت باللغة البابلية , بالخط المسمارى , وقد نقلها إلى سوسة الملك العيلامى " شتروك ناخونتى" الذى محا منه حوإلى ٢٨ سطرا لكى يسجل إنتصاراته عليه ولم يمحى كل المحتوى وذلك خوفا من اللعنات التى سوف تصب على من يعتدى على هذا النص. ونقلته البعثة الفرنسية معها إلى متحف اللوفر فى ١٩٠١ [١٤]. وقام العديد بترجمة هذه المسلة منهم Deimel [١٥١٦], Scheil

**تشريع حورمحب :**

الواقع أن حالة البلاد عندما إعتلى العرش الملك «حور محب» كانت لا تبعث على الرضى. فكانت الفوضى التي أعقبت الأنقلاب الديني الذي قام به «إخناتون» على نطاق واسع. فكان هذا العصر يُعرف بالتراخي والتهاون ، والتغاضي في ملاحظة الموظفين وما يرتكبونه من إختلاسات مما أدى لأنتشار الفساد والرشاوى ؛ كل ذلك كان من خصائص عهد «إخناتون» في داخل البلاد وخارجها؛ مما أضاع أملاكها في الخارج , وأرهق أهلها في الداخل، يُضاف إلى ذلك أن رجال الجيش كانوا يعيثون في الأرض فسادًا، وبخاصة أنهم كانوا منتشرين في طول البلاد حيث أصبح لرجال الجيش السيطرة التامة على مرافق الحكومة ,و كان الموظفون المحليون والجنود الذين كانوا بعيدين عن أعين مفتشي الحكومة المركزية يتمتعون بحياة رغدة بما يغتصبونه من أفراد الشعب , الذين تعرضوا للظلم لفترة طويلًة حتى أصبح النظام المالي والإداري مليئا" بالرشوة والاختلاس ، فالبلاد قبل عهد حور محب كانت تفتقد العدالة، وكان الفساد منتشرا ومتفشيا فى نواحي الحياة المختلفة، وكانت مظاهر الظلم منتشرة في كل أنحاء مصرولذلك كان من الضرورى إصدار تشريعات تعيد النظام والعدالة بين الأفراد.١٧

**أقسام تشريعات حورمحب**

ينقسم التشريع إلى اربعة اقسام :

١- المقدمه:

**القسم الأول:** يتضمن مقدمة تمهيدية تحتوى على القاب الملك والصفات التى يتحلى بها وعبارات مديح له ظهرت فى شكل عبارات شعرية [١٨], وتشمل السطور من السطر الاول حتى السطر الرابع عشر [١٩]

٢- النصوص :

**القسم الثأنى:** يتضمن عشرة مواد وهى التى تمثل التشريع وكانت فى شكل نثر قانونى لا يتخلله أى عبارات شعرية [٢٠]
وقد قسم التشريع إلى عشرة فقرات , بحيث تبدأ كل فقرة بعلامة معينة وتسرد الوضع القائم , ثم يتبعه ما وضعه الملك من أحكام لمعالجة هذا الوضع , ثم تنتهى بالجزاء الذى ينفذ عند المخالفة
كانت العقوبة بدنية كبتر عضو أو جلده, او رد الرشوة المغتصبة , وأحيانا كانت العقوبة تجمع مابين العقاب البدنى والمإلى, واحيانا آخرى كان العقاب بالنفى إلى أقصى البلاد.
المادة الأولى : تشمل السطور من ١٤ إلى ١٧, و تشمل إجراءات اتخذت لمنع إغتصاب سفن النقل المكلفة بتسليم الضرائب وعقوبة من يرتكب هذه الجريمة هى جدع أنفه ونفيه ويعفى من الجزية الشخص الذى سلب منه ماله لحسن نيته وبالرغم من ذلك فأن هذه المادة تنص على أنه إذا وجد موظفا مواطنا آخر لا يملك سفينة لكى يرسل بها الجزية المقررة عليه فله أن يأخذ سفينة مواطن آخر وذلك من واجبه خدمة الفرعون.
المادة الثأنية : تشمل السطور من ١٨ إلى ١٩ وهى إجراءات خاصة بمساعدة ملاك السفن الذين سرقت حمولة سفنهم التى كانت مرسلة للفرعون
المادة الثالثة : تشمل السطور من ١٩ إلى ٢١ وتشمل إجراءات خاصة عمن يعوق إرسال ضرائب للحريم أو قرابين للآالهه ويعاقب مرتكب هذه الجريمة بجدع أنفه ونفيه إلى ثارو
المادة الرابعة: تشمل السطور من ٢٢ إلى ٢٤وهى إجراءات لمعاقبة من يستولون على نبات كاث ومنع تسخير عبيد الأفراد فى هذا العمل .
المادة الخامسة: تشمل السطور من ٢٥ إلى ٢٨ وهى إجراءات لمنع اغتصاب جلود حيوانات الفلاحين فى عام الراحة , حيث كان الفلاحين يلتزموا بإرسال جلود الحيوانات كضرائب لمدة أربعة سنوات والسنة الخامسة تعتبر راحة , حيث لايرسل خلالها ضرائب من الجلود , لذلك يعاقب أى شخص من الجيش إذا أجبر الفلاحين على أخذ جلودهم فى عام الراحة , وتكون العقوبة مائة جلدة بحيث تترك فى جسمه خمسة جروح بالإضافة إلى إسترداد الجلود الذى اغتصبها ويعفى الفلاح من دفع الضريبة وذلك لحسن نواياه.
المادة السادسة : تشمل السطور من ٢٩ إلى ٣٢ وهى إجراءات تتخذ ضد الإبتزاز والرشوة
المادة السابعة: تشمل السطور من٣٢ إلى ٣٥ وهى إجراءات لمنع جمع عشب السم لمعامل الجعة بدون وجه حق
المادة الثامنة: تشمل السطور من ٣٥إلى ٣٨ وهى إجراءات لمنع جمع الحبوب والخضروات والكتان والقمح بدون وجه حق
المادة التاسعة: تشمل آخر السطر ٣٨وهى إجراءات آخرى ضد حالات آخرى من التعسف والظلم
المادة العاشرة : هى إجراءات لمنع استعمال الرقيق فى عمل بدون وجه حق .

**القسم الثالث:** يحتوى على اربعة فقرات مسبوقة بمقدمة ويتبادل فيها الأسلوب النثرى مع العبارات الشعرية , يذكر فيها دوره فى الإصلاح الداخلى للبلاد وتنتهى بخاتمة وهذا القسم منقوش على جانبى اللوحة , وهو خاص بالأنظمة الإدارية مثل :

إعادة تنظيم المحاكم وتعين أفراد أكفاء بها متقنين لأعمال الإدارة وذوى خلق طيبة يتصفوا بالعدل وحسن معاملة الشعب ويعرفون قوانين المحاكم ومنحهم مرتبات جيدة, وأعفائهم من الضرائب من الفضة والذهب ,ومنعهم وحذرهم من مصاحبة أى شخص او أخذ هدية من أحد, تأسيس مجالس قضائية ليحكموا بين الناس بالعدل , بالإضافة إلى اهتمامه بالجيش وحسن معاملته بافراد الجيش , إعادة إحياء الإحتفالات الدينية التى كانت تعقد قبل عهد اخناتون فى القصر الملكى. [٢١]

٣- الخاتمة :

**القسم الرابع:** هو خاتمة التشريع وفيها يوصى بإتباع التنظيمات والقوانين التى سنها لأنه اراد بها تنظيم البلاد والقضاء على الفساد وكانت تتخللها بعض العبارات الشعرية .[٢٢]

ويستخلص مما سبق أن :

- المواد (٨,٧,٦,٣) كان الهدف منها محاربة فساد جباة الضرائب ,ومنع موظفى الدولة من إبتزاز الفلاحين من خلال الحصول عنوة على جزء من محاصيلهم ولكنه كان يغلب مصلحة الدولة عن مصلحة الفرد أحيأنا وذلك لأنه سمح لموظفى الضرائب الإستيلاء على سفينة شخص ما لصالح آخر لايملك سفينة لنقل ضريبة الأخشاب .
- أما المواد(٩,٥,١) فقد عالجت تعسفات الجنود مثل إغتصاب السفن الناقلة للضرائب بعد تحصيلها
- فى المواد (١٠,٤) أشار للعبيد ومنع معاملتهم بقسوة

## تشريع حمورابى

يعد قانون حمورابى أهم وثيقة قانونية تم العثور عليها حتى الآن على الرغم من إكتشاف قوانين آخرى وضعت قبلها بمئات السنين . ولاتزال شريعة حمورابى المحور الأساسي لأى دراسة تاريخية قانونية في العراق القديم باعتبارها القانون الوحيد الذي وصلنا بصيغته الأصلية فأهم اختلاف بين قانون حمورابى والقوانين التي سبقته ( قانون اورنامو, قانون أشنونا, قانون لبت عشتار)هو أن قانون حمورابى يعد أكثرتنظيماً وتنسيقاً من تلك القوانين فهو أحق من غيره بأن يوصف بالقانون وكان الهدف من وضعه توحيد البلاد التي كان يحكمها الملك حمورابى عن طريق توحيد قوانينها ، لذلك فقد تضمن قانون حمورابى بعض التقاليد العرفية السابقة التى قرر ضرورة تطبيقها في كل البلاد كما عدل بعض هذه الأعراف السائدة وفق ما أقرته التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية فى عصره[٢٣]

وقد قسم فى تشريعاته المجتمع إلى طبقات مكونة من ٢٤

١-طبقة الأحرار : ولها حق التملك وممارسة التجارة والدخول في مجلس الشيوخ ،كما فرض عليها في المقابل بعض الإلتزامات كدفع الضرائب

٢ .طبقة الكهنة:مكلفة بحراسة المعابد, إعطاء الأستشارات للملك.

٣ .طبقة الأتباع : وتضم العمال والصناع والمعتقين من الأرقاء.

٤ .طبقة العبيد : وتضم أسرى الحرب والأرقاء أو الذين استرقوا بسبب عجزهم عن وفاء ديونهم.

**أقسام قانون حمورابى**

– لم يقم حمورابى بتجميع كل القواعد العرفيه والتشريعيه التى كانت سائده قبل عهده بل غير وبدل واضاف إليها الكثير لذا فأن شريعه حمورابى قد تضمنت أهم القواعد العرفيه والتشريعيه التى كانت سائده قبل عهده ,والتعديلات التى أضافها للقواعد العرفيه والتشريعيه , بالإضافة إلى الأحكام الجديده التى وضعها لمعالجه الحالات المستجده من إصلاحاته اوالأحكام القضائيه. [٢٥]و ينقسم التشريع إلى ثلاثة اقسام:

**١ – المقدمه:**

– كتبت باسلوب ادبى رائع أقرب للشعر منه إلى النثر , تضمن تمجيد الألهة التى إختارته لنشر العداله [٢٦]

**٢ – النصوص :**

– تضمن ٢٨٢ ماده نقشت بشكل اعمدة عددها ( ٥١ ) عمود باللغه البابليه والخط المسمارى .

– وقد تناولت المواد مختلف نواحى الحياه العمليه و تغطي مجموعة واسعة من القضايا أنذاك وهى كالأتى ..[٢٧]

– جرائم الإداره القضائيه وهى الإتهام الكاذب وشهاده الزور– وتغير القاضى للأحكام القضائيه فساد المسؤولين

– الجرائم المرتكبه ضد الملكيه وتشمل السرقه وإخفاء الأموال المسروقه والأختطاف والنهب وإيواء عبد هارب.

– أحكام الأراضى والدور ، وتشمل واجبات و إلتزامات الزارع وجرائم الرى وعقد المزارعه .

– أحكام التجاره .. وتشمل القرض والوكاله ونقل البضائع والفوائد والشراكة .

–الأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات والإهمال الزراعي ومعدلات الإيجار والأجور وبيع العبيد

– الزواج ومراسمه ولم يسمح بتعدد الزوجات, والطلاق ,واموال الزوجه ,والإرث , والتبنى ,وجرائم التشهير ,والزنا .

– الجرائم المرتكبه ضد الأشخاص مثل الإجهاض والإيذاء .

– أحكام الزراعه والرى .. وتعالج حالات العامل الزراعى وراعى الماشيه وعقد المزارعه.

– أحكام الرقيق وتشمل بيع الرقيق

حيث أن المواد من ١–٥ تتعلق بالقضاء والشهود فمثلا المادة ٣ تنص على أنه إذا تقدم رجل ليدلى بشهادة فى دعوى جنائية ولم يثبت صحة أقواله وكانت الدعوى من الدرجة الأولى يقتل ذلك الرجل [٢٨]

المواد من ٦ إلى ٢٥ تتعلق بالسرقة والنهب فمثلا" المادة ٨ تنص على أنه إذا سرق رجل حمارا أو خنزيرا أو قاربا من أملاك الإله او من أملاك القصر الملكى فسوف يدفع ثلاثين مثلا" وأن كانت السرقة من قروى عادى فأنه يرد عشرة أمثاله , وأن لم يكن معه ما يدفع فأنه يحكم عليه بالقتل . [٢٩]

المواد من ٢٦ إلى ٣٩ تتعلق بالجيش مثل المادة ٣٤ التى تنص على أنه لو استولى رقيب أو نقيب على أغراض منزلية من بيت جندى او ظلم جنديا أو استولى على الهبة التى وهبها الملك له, فأنه يحكم عليه بالقتل [٣٠]

المواد من ٤٠إلى ٨٩ تتعلق بالحقل والبساتين والبيت مثل المادة ٤٨ التى تنص على أنه إذا كان على شخص دين , وغرقت حقله بمياه الفيضأن او أن الحقل إنتاجه كان قليل جدا" بسبب ندرة الماء , فسوف يعفى فى تلك السنة من تسديد الحبوب لدائنه [٣١]

المواد من ٩٠ إلى ١٠٧ تتعلق بالتجار مثل المادة ٩٨ التى تنص على أنه لو اعطى رجل مالا" لرجل آخر بهدف الشراكة فأنهم يقسمون الارباح والخسائر الناتجة أمام إله بشكل متساو [٣٢]

المواد من ١٠٨ إلى ١١١ تتعلق بساقية الخمر مثل المادة ١٠٩ التى تنص أنه إذا تجمع مجموعة من الخارجين عن القانون أو العصاة فى حأنه ولم تقم صاحبة الحأنة بالقبض عليهم وتسليمهم فى القصر , فحينها تقتل صاحبة الحأنة .[٣٣]

المواد من ١١٢ إلى ١٢٦ تتعلق بالبيع فمثلا" تنص المادتين ١١٥ –١١٦ على أنه لو كان لرجل عند رجل آخر دينا وقام باحتباس شخص كرهينة , فإذا ماتت الرهينة ميتة طبيعية فلا حق لأحد بالإدعاء, أما إذا ماتت الرهينة نتيجة تعذيب أو سوء معاملة وكانت الرهينة هى أبنه فله أن يقتل أبن المحتبس وأن كان عبده يدفع المحتبس ثلث مائه من الفضة بالإضافة إلى دفع كل ما أقترضه .[٣٤] وتنص المادة ١١٧ أنه إذا كان هناك إلتزام مستحق تجاه أحد الطرفين ، وباع ذلك (خدمات) زوجته أو ابنه أو إبنته ، أو إذا كان ملزمًا بالخدمة ، فيجب عليهم العمل في منزل المشتري أو الملتزم به ثلاث سنوات ، مع إطلاق حريتهم فى العام الرابع [٣٥]

المواد من ١٢٧ إلى ١٩٥ تتعلق بالأسرة وعلاقة الأفراد بعضهم البعض من زواج وطلاق والتبنى فمثلا المادة ١٤٨ تنص على إذا مرضت زوجة الرجل فلايجوز له أن يطلقها ولكن له الحق فى التزوج مرة آخرى ولكن مع بقاء زوجته المريضة فى بيتها .[٣٦]

المواد من ١٩٦ إلى ٢٢٧ تتعلق بغرامات نقض العهود والعقود والأتفاقيات والتعويضات فمثلا المادة ٢٠٠ تنص أنه إذا اقتلع سيد سن رجل آخر من نفس طبقته فعليه أن يقتلع سن هذا السيد[٣٧]

المواد من ٢٢٨ إلى ٢٤٠ تتعلق بالأسعار وتحديد اجور بناء البيوت والقوارب فمثلا تنص المادة ٢٣٦ على أنه إذا أجر سيد مركب لمراكبى ولم يهتم هذا المراكبى بالمركب وغرق فعليه أن يعوض صاحب المركب بواحد آخر. [٣٨]

المواد من ٢٤١إلى ٢٧٧ تتعلق بأجور الحيوانات والاشخاص فمثلا تنص المادة ٢٤٧ على أنه إذا استأجر سيد عجلاً, ثم فقأ عينيه فعليه أن يدفع نصف ثمنه فضه لصاحب العجل .[٣٩]

المواد من ٢٧٨ إلى ٢٨٢ تتعلق بحقوق وواجبات العبيد. فمثلا تنص المادة ٢٧٨ على أنه إذا اشترى سيد عبدا او أمه ,وبعد شهر اصيب بصرع فعليه أن يرده للبائع ويسترد امواله [٤٠]

**٣- : الخاتمه**

تضمنت الدعوه لأحترام ما جاء بالقانون – والتهديد بالعقاب لمن لا يحترمه ,أهداف القانون ولعنات الآلهه لمن يحاول مخالفته.[٤١]

**نتائج البحث** : من خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

- كلا"من تشريعات حمورابى وقوانين حورمحب تحتوى على مقدمة ومتن وخاتمة
- يتضح التأثير الدينى فى مقدمة كلاالتشريعات ولكن يزيد هذا التأثير فى تشريعات حورمحب
- زاد بصورة واضحة الأسلوب الشعرى فى مقدمة تشريعات حمورابى عن تشريعات حورمحب
- فى نظام العقوبات نرى أنه فى تشريعات حمورابى جمع مابين العقوبة البدنية والتغريم وذلك كان معتادا فى التشريعات السابقة لهذا التشريع أما فى قوانين حورمحب فكانت العقوبات بدنية مثل جدع الأنف وأحيانا بالنفى وذلك بعد رد الممتلكات المسلوبة لأصحابها وكانت تلك العقوبات القاسية لم يورد لها مثيل من قبل و يكمن السبب في قسوة هذه العقوبات التي تطال المخالفين للقانون، رغم بساطة المخالفات المرتكبة إلى الأنتشار الواسع للفساد من رشوة و ظلم من قبل كبار رجال الدولة ، فرأى حور محب أنه لا سبيل لتحقيق العدل والأمن إلا بإصدار تشريعات حازمه وتطبيق أقسى العقوبات, في حين أنهارت مكانة الفرعون وزالت هيبته ولم يعد لكلمة الملك ما كان لها من قبل من رهبة وإحترام، وحل قانون عام مدون محل نظام مبني على قبول طاعة الملك المؤله
- تمتاز قوانين حورمحب أنه لم يوجد تمييز طبقى فى تطبيق العقوبات على عكس التمييز الطبقى الموجود فى تشريعات حمورابى ,حيث كانت تحدد العقوبة حسب الطبقة التى ينتمى لها المذنب وذلك لأن المجتمع البابلى القديم كان مقسما بالفعل إلى أربعة طبقات تشمل طبقة الأحرار , طبقة الكهنة, طبقة الأتباع, طبقة العبيد
- تمتعت كلا التشريعات بشئ من الإنسانية والمشاعر الراقية حيث كان يعامل الشخص على حسب نيته فكان تقلل العقوبة أو يعفى عنها إذا تبين عدم عمده لإرتكاب الخطأ ويعفى البعض عن بعض الإلتزامات الموكلة لهم فى حالة تعرضهم لحادث أوظروف تمنعهم من القيام بهذه الالتزامات مثل تخريب الاعاصير او الفيضانات للمحاصيل ولكن عرفت تشريعات حمورابى وحورمحب بشدة العقوبات فى بعض المواد وخاصة إتجاة القضاة الفاسدين.
- تميزت كلامن تشريعات حورمحب وحمورابى بطابعها المدنى وخلوها من الجزاءات الدينيه
- جمعت تشريعات حورمحب الكثير من الامور التى تهم الناس فى المجتمع المصرى ولكن تفوقها تشريعات حمورابى فكانت أعم وأشمل.
- تميزت المواد القانونية فى تشريعات حمورابى بالإيجاز على عكس المواد التى نشرت فى مرسوم حورمحب
- قضت تشريعات حورمحب على سوء إستعمال السلطة من قبل الموظفين والإداريين الفاسدين فى الدولة وكان هذا الفساد من الأسباب الرئيسية التى دفعت حورمحب لإصدار هذا التشريع لتحقيق العدالة والإصلاح الداخلى للبلاد بعد أن عمت الفساد والفوضى البلاد فى عهد إخناتون وخلفاؤه.

- ألغت تشريعات حمورابى التعويض الإختيارى عن الجرائم ووضع بدلأمنه التعويض الإجبارى.
- إهتمام حمورابى فى تشريعاته بالمرأة وعدم إباحه الزواج عن طريق الخطف ومنع تعدد الزوجات , وحفظ لها حقها فى حالات الطلاق , أما تشريعات حورمحب لم تناقش المرأه وحقوقها
- أنصفت تشريعات حمورابى المدين وخاصه عندما يكون الدائن جشعا .
- حدد حمورابى أجور كثير من الأعمال- وحدد أسعار بعض السلع الضروريه مثل( القمح والزيت والصوف)., كما وضع أجور رسميه للعامل ، أكثر مما كان يتقاضاه سابقا
- كانت تشريعات حمورابى ملبية لمتطلبات مجتمعه وعصره , حيث أنه تضمنت أهم القواعد العرفيه والتشريعيه التى كانت سائده قبل عهده ,وأضاف أحكام جديدة لمعالجه الحالات المستجده من إصلاحاته اوالأحكام القضائيه
- اهتم حمورابى بتنظيم احكام المواريث على اكمل وجه واهتم بحقوق القاصرين
- اهتم الطرف العراقى بقوانين الاحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وتبنى ولكن لم يتطرق لها قوانين حورمحب. فقانون حورمحب لايعالج الا أجزءا" صغيرة من عموم المسائل القانونية إذ يقتصر على محاربة الفساد والإبتزاز وإغتصاب ممتلكات الفلاحين أو تسخيرهم لمصلحة شخصية , فلا يوجد فى هذا التشريع ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية أو جرائم التشهير ,والزنا لذلك يعتبر البعض قوانين حورمحب بأنها إعادة لتنظيم الجهاز الإدارى فى البلاد

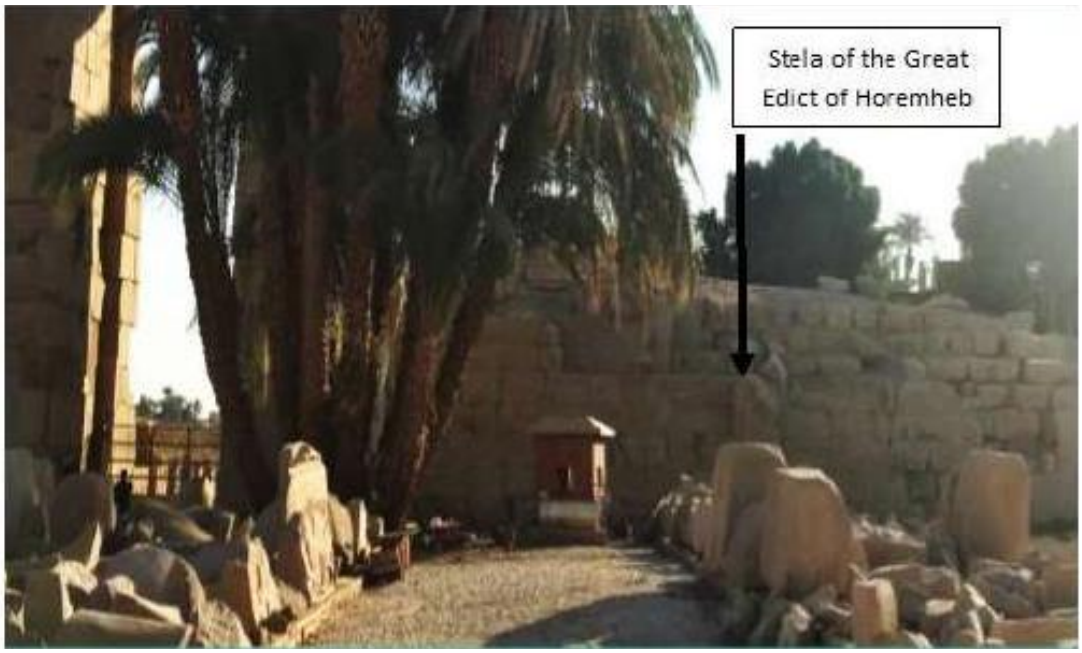


لوحة رقم ١ لوحة حورمحب المسجل عليها التشريع بجوار الصرح العاشر فى معبد الكرنك

Mohamed, H. M. O. (2018), "Royal Decrees of the New Kingdom". In: *The International Journal of Tourism and Hospitality Management*, Volume 2, No.1, fig. 1

لوحة رقم ٢القسم العلوى من المسلة نحت يمثل الإله شماس , إله الشمس جالسا على عرشه ويسلم حمورابى أدوات القياس لإعمار البلاد وتثبيت الملكية

Scheil V. (1904), *la Loi de Hammourabi*,Paris, pl. 1

[١] جعفر ,على محمد, (١٩٨٢),*تاريخ القوانين والشرائع*, بيروت,ص.٧

[2] Van Loan A.J. (2014), *Law and Order in Ancient* Egypt, Leiden, p. 6

[3] Nj Van. Blerk, (2018), "The Emergence of Law in Ancient Egypt: The Role of Maat." In *Fundaminia,* Vol. 24, Number 1, p. 71

[٤] سليم ,أحمد أمين,( ٢٠٠٣) *حضارة العراق القديم*, اسكندرية , ص. ٣٦٢

[5]Nj Van. Blerk, (2018),*op. cit*, p. 87

[6] Schneider H.D. (2001), " Horemheb," in DONALD B. REDFORD, ed., *The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt* II, (Oxford) , 114

[٧] نور الدين ,عبد الحليم (١٩٩٧),*تاريخ وحضارة مصر القديمة* ,القاهرة, ١٧٠س

[٨] صالح ,عبدالعزيز (٢٠١٢),*الشرق الأدنى القديم. مصر والعراق*, القاهرة , ٦٩٤-٦٩٥

[٩] لبيب ,باهور و أبو طالب. صوفى حسن (١٩٧٢),*تشريع حورمحب*, القاهرة , ٢٨-٢٩

[10] - Breasted, J. H. (2001), *Ancient Records of Egypt,* Vol. II, p. 24

[11] Lyon D.G. (1906), " when and where was the code Hammourabi promolugated?", *JAOS* 27, p. 124

[١٢] الأمين,محمود (٢٠٠٧),*شريعة حمورابى* , بغداد , ٨

[13] Mcneil D.G. (1967), " the Code of Hammurabi", *ABSJ* 53, No. 5 ,p. 444

[14] Meek Th. (1948), *A New Interpretation of Code of Hammurabi* , *JNES* 7(3), 180

[15] Deimel A. (1930), *Codex Hammurabi*,Roma,

[16] Scheil V. (1902), *Memoires de la delegation en Perse* IV, Paris,

[17]Van Loan A.J. (2014), , *op. cit.*, p.11

[18] Pflüger, K., (1946), " The Edict of King Haremhab", *JNES* 5, 4, 260

19 Mohamed, H. M. O. (2018), "Royal Decrees of the New Kingdom". In: *The International Journal of Tourism and Hospitality Management,* Volume 2, No.1, p. 100.

[٢٠] لبيب و أبوطالب, مرجع *سبق* ذكره, ٥٤-٦٤

[٢١] نفس المرجع السابق, ٦٥

[٢٢]حسن, سليم (١٩٩٢), *موسوعة مصر القديمة* , الجزء الخامس, القاهرة , ٥٩٩

[٢٣] الحمدانى , شهيب أحمد (١٩٨٨) , *قانون حمورابى* , بغداد, ص.١٣

[٢٤] جعفر ,على محمد,, مرجع سبق ذكره, ص. ٢٥

[٢٥] صالح ,عبد العزيز (٢٠١٢),*الشرق الادنى القديم. مصر والعراق*, القاهرة , ٦٩٧

[٢٦] الحمدانى, شعيب أحمد, مرجع سبق ذكره, ص. ٧

[27] El Kady M.G. (٢٠١١), " Bureaucracy : Weber's or Hammurabi's? ideal or Ancient ?",*PAQ* 26, No 3, fall , 2002, p.324:٢٦٨-٢٦٩ أحمد أمين سليم,حضارة *العراق القديم*, الأسكندرية,

[٢٨] مهران ,محمد بيومى (١٩٩٠),*تاريخ العراق القديم*, الأسكندرية, ٢٥٠
[٢٩] نفس المرجع السابق,٢٥١
[٣٠] سراس ,اسامة (١٩٩٣),*شريعة حمورابى وأصل التشريع فى الشرق القديم* , دمشق, ٩٩
[31] Scheil V. (1904), *la Loi de Hammourabi*,Paris, , p. 12
[٣٢] سراس ,اسامة, *مرجع سبق* نكره,١٠٧
[33], Scheil V., *op. cit.*, p.19
[34] Harper R. Fr. (1904), *the Code of Hammurabi. King of Babylon* about 2250 B.C., London, p. 39
[35] Meeks Th. J. (1948), " A new interpretation of Code of Hammourabi §§ 117-119" *JNES* 7, No. 3, p. 183
[36]R. Fr. Harper, *op. cit.*, p. 53
[٣٧] الامين ,محمود, *شريعة حمورابى* , ٥٧
[٣٨] عبده ,رمضان (٢٠٠٢), تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته. منذ فجر التاريج حتى مجئ حملة الاسكندر الأكبر. الجزء الاول ايران - العراق,القاهرة, ,٢٢٩
[39] Harper R. Fr., *op. cit.*, p. 87
[40] Scheil V., la Loi de Hammourabi., p. 54
[٤١] مهران ,محمد بيومى, *مرجع سبق* نكره, ٢٤١

# Codes of Hammurabi and Horemheb. Comparative study

This research studies two of the most famous legislations and laws that appeared in the ancient Near East, as the research presents the codes issued by Horemheb, it was one of the most important legislations imposed on the ancient Egyptian people, in addition to the legislation developed by Hammurabi, it was one of the greatest legislation and laws that appeared in Ancient Iraq. This research exposes simple introduction about the law in general, then it is followed with an overview of the ancient edicts in Ancient Egypt and Iraq , the research presented also historical background about the both legislators, in addition to a description of the impact of these legislations and the date of its discovery, the contents of the legislations and their sections, in addition to the features that characterized these legislations and lastly the conclusion included the results of the study.

.

Keywords: Comparison**,** codes, Hammourabi, Horemheb